دسترة الأمازيغية لغة رسمية
وانعكاسات ذلك على حمايتها وترقيتها

د.سمير براهم
جامعة محمد بوصياف – المسيلة

ملخص:

لطالما اعتبرت مسألة الأمازيغية منذ الحقبة الاستعمارية مسألة خلافية مستعصية الحل، وظفتها الإدارة الفرنسية لدق إسفين العداوة والبغضاء بين جزائريين وحدّهم الإسلام منذ أربعة عشر قرنا.وساهم التوجه الأيديولوجي للدولة الجزائرية بعد الاستقلال والرافض للتعددية اللغوية في تدعيم موقف المطالبين بالاعتراف باللغة الأمازيغية بغض النظر عن أهدافهم المعلنة أو الحقيقية، لدرجة تحولت هذه القضية برمتها إلى جدل عقيم يتبادل فيه الطرفان تهم التخوين أو قمع الحريات.وقد حسمت التعديلات الدستورية التي أُقرّت شهر مارس المنصرم هذه المسألة وتم الاعتراف بالأمازيغية لغة وطنية ورسمية.وبهذا ينتقل الملف من أيدي الساسة إلى علماء اللغة والمتخصصين في الأمازيغية على أمل الرقي بها لتسهم مع المكونات الأخرى للهوية الجزائرية من الإسلام وعروبة في تعزيز وشائج الأخوة والمحبة بين أفراد الوطن الواحد.

الكلمات المفتاحية: أمازيغية– لغة– دستور – تعديل– رسمية.

Résumé :

Depuis l'époque coloniale, la question amazighe est considérée comme une question épineuse, elle a était instrumentalisée par l'administration française pour semer la discorde entre des algériens unies par les lien sacrés de l'Islam depuis 14 siècles. 'orientation idéologique de l'état Algérien après l'indépendance réfutant tout plurilinguisme a confortée la position des militants amazighs qui accusée l'état d'oppression. es amendements constitutionnels du 16 Mars reconnaissant à la langue amazighe le statut de langue nationale et officielle vont la mettre entre les mains des linguistes et mettra fin à toute manœuvre politicienne. Ce qui permettrait d'une pars son épanouissement et contribuera surement à souder les liens de fraternité et d'amour entre tous les algériens.

Les mots clés :Amazighe– langue– constitution– amendement– officielle.

مقدمة:

لقد أدى استقلال عدد كبير من بلدان العالم، خاصة في أفريقيا وآسيا بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية وشعور كل من تلك البلدان بوحدته القومية إلى ضرورة اعتماد لغة رسمية واحدة يستخدمها سكان كل بلد في التفاهم مع بعضهم بعض. وبالتالي، يمكن تصور أن اختيار لغة معينة دون غيرها من اللغات على أنها لغة وطنية أو رسمية يكتسي أهمية كبيرة وتنعكس سلبا أو إيجابا على المستويات السياسية، الاقتصادية والثقافية.

إذ يمكن للغة أن تكون ركيزة أساسية في بناء الدول، وفي لمّ شمل الأفراد وفي التزامهم بأوطانهم وتربطهم بتاريخهم المشترك وبتراث أجدادهم وبتقاليدهم. وعلى النقيض من ذلك، قد تتحول إلى نقمة وسبب في زرع الخلاف والشقاق بينهم وأداة فتنة يستغلها الأعداء لبث البغضاء بين أبناء الوطن الواحد، حتى يتنكروا لكل الثوابت والمبادئ التي توحدهم.

ومن هنا نتفهم المسؤولية العظيمة الملقاة على عاتق حكومات الدول التي تتمتع بتعدد لغوي، لتجنب إحساس فئات في المجتمع لا تحظى لغاتها باعتراف رسمي من طرف الدولة بالغبن وبالتمييز اللغوي ضدها حتى لا ينفجر صراع لغوي بين قد يتحول بفعل فاعل إلى صراع سياسي يهدد الوحدة الوطنية.

وضمن هذه المقاربة، بادر رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة باقتراح تعديل ثالث لدستور 1996، بحيث يتم فيه الاعتراف باللغة الأمازيغية لغة رسمية، وأقرّ البرلمان هذه التعديلات شهر مارس 2016. لكن إلى أي مدى تسهم دسترة اللغة الأمازيغية لغة رسمية في درأ الصراعات اللغوية وتعزيز الوحدة الوطنية وهل ستنعكس إيجابا على حماية ورقي هذه اللغة؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، تضمنت خطة البحث تعريفا للغتين الرسمية والوطنية ثم تطرقت لحقوق اللغات الرسمية. كما تناولت بالبحث المقومات التاريخية والديمغرافية والجغرافية واللسانية التي تبرّر دسترة الأمازيغية لغة رسمية.

ومن جهة أخرى، وقفت على أهم أسباب تهميش الأمازيغية في الجزائر بعد الاستقلال وكذا موقف مختلف الدساتير الجزائرية من الوضعية اللغوية فضلا عن تداعيات دسترة الأمازيغية لغة رسمية على وضعها اللغوي:

1- الفرق بين اللغة الرسمية واللغة الوطنية:

نظرا للغموض الذي يكتنف تعريف كل من اللغتين الرسمية والوطنية وكذا الخلط بين هذين المفهومين خاصة من طرف غير المختصين في الدراسات اللغوية، ارتأينا تقديم بعض التعريفات التي تسمح بالتمييز بينهما على أسس موضوعية.

يعرف الدكتور صالح بلعيد اللغة الرسمية بأنها " اللغة الأم، وهي تلك اللغة التي تُعتمد في الدوائر الحكومية، وفي الخطابات الرسمية، وفي المناسبات الوطنية، وفي المناقشات في البرلمان، وفي التصريحات الرسمية، وهي لغة التوافق الاجتماعي الذي يتماشى مع مصلحة الأغلبية، ولا يعني ذلك التقصير في اللغة الوطنية، بل عندما تسنّ سياسة تثمين اللغة الرسمية تستفيد منها اللغة الوطنية، وقد يؤدي أحيانا إلى المماثلة في كثير من القوانين، ومع ذلك فإنه لا بدّ من سياسة مميِّزة في أبعاد الاهتمام اللغوي بين اللغة الرسمية واللغة الوطنية، والمساواة بينهما لا يجب أن يطرح، وإلا ما الفرق بينهما".[1]

وترى الباحثة بن أعراب زهرة أنها اللغة " التي ينص عليها الدستور، وينص القانون على أن كل المعاملات الإدارية في القطاع العام أو الخاص يجب أن تكون بها، فلا تقبل أية وثيقة مكتوبة بلغة أخرى، حتى وإن كانت هذه الوثيقة واردة من خارج الوطن. وهنا تبدأ الحكومة بتنفيذ هذا القرار على نفسها وعلى إداراتها، ثم تفرضه على القطاعات الخاصة، فتكون بذلك وثائق المصارف المالية، والبنوك، والبريد والشرطة والكهرباء والماء... هي لغة التعليم وهي بذلك إجبارية لا اختيارية، وبما أن اللغة الرسمية ينص عليها الدستور، فإن من واجب الدولة أن توفر لها كل الإمكانيات والوسائل من أجل النهوض بها وترقيتها، فتنشئ بذلك مؤسسات وهيئات تحمل على عاتقها مهمة ترقية هذه اللغة. [2]

أما اللغة الوطنية، فيؤكد ماريو باي أنها كانت " في الأصل ظواهر صناعية تتكون في معظم الأحيان إما من لهجة اختيرت لتقوم بوظيفة عامة، وإما من مجموعة

من اللهجات طفت على السطح، أو حدث توفيق بينها كحل وسط. ويحدث هذا عادة استجابة لحاجة ملحة في التفاهم العام.[3]

ومن جهتها أشارت بن أعراب زهرة في معرض حديثها عن أن اللغة الوطنية قائلة " واضح جدا من هذه الصفة (وطنية) كونها اللغة المنطوقة داخل الحدود الجغرافية للوطن، أو التي تغطي الوطن كله أو معظمه، وهي تختلف عن اللغة القبلية أو الجهوية التي لها مجال جغرافي محدود جدا"[4]

2- حقوق اللغة الرسمية:

إن الاعتراف برسمية اللغة يمنحها بالفعل حقوقا هي:

- الحق في الاستفادة من وسائل (إمكانيات، مساعدة،) الدولة لترقيتها بحيث تسمح لها (تفسح لها الطريق) لوسائل الإعلام العمومية، فضلا على استحداث مراكز بحث وتمويل حملات للتهيئة اللغوية.
- الحق في التحول إلى لغة للإدارة، وتبوء مكانة في كل مؤسسات الدولة وكذا المساهمة في تسيير الدولة.
- الحق في المشاركة(الاستعمال) في كل مجالات الحياة، بداية من لافتات(لوحات) الإعلانات وصولا إلى الوثائق الرسمية فضلا على تأكيد مكانتها في كل مكان وفرض نفسها كأداة حقيقية للتواصل والتنمية في خدمة للمجتمع.
- الحق في التحول إلى لغة تُدرّس في المؤسسات التربوية وكذا لغة تعليم تسمح للطفل باكتساب المعرفة بواسطة لغته الأم وكذا تكوين شخصيته بما لا يتعارض مع بيئتهم اللسانية والثقافية فضلا على فسح الطريق أمامه للانفتاح على اللغات والثقافات الأخرى في الوقت نفسه.[5]

3- مقومات الأمازيغية كلغة:

أ)البعد التاريخي:

تشير المعطيات التاريخية بما لا يدعو للشك بأن الأمازيغية كانت لغة أصيلة في بلاد المغرب، وهذا ما يؤكده أحمد بوكوس حين يقول " تعد الأمازيغية أقدم

لغة موجودة في المنطقة. وترجع مصادر من علم آثار مصر القديمة تاريخ الأمازيغية المكتوب إلى الألفية الثانية قبل الميلاد على الأقل.[6]

وفي ذات الصدد، يؤكد كمال نايت زراد أن الأمازيغية " كانت مستعملة منذ آلاف السنين في كل أرجاء شمال أفريقيا... من المرجح أن الأمر كان يتعلق منذ ذلك الحين بلهجات محلية متشابهة بعضها ببعض بشكل كبير. لكن أوجه التباين تعمّقت فيما بينها مع مرور الزمن".[7]

وعن الأمازيغ ولغتهم يؤكد الحسن بن محمد الوزان الفاسي أن " هذه الشعوب الخمسة المنقسمة إلى مئات السلالات وآلاف المساكن (الأسر) تستعمل لغة واحدة تطلق عليها اسم " أوال أمازيغ " أي الكلام النبيل، بينما يسميها العرب البربرية. وهي اللغة الإفريقية الأصلية الممتازة والمختلفة عن غيرها من اللغات ".[8]

ومن جهته، يشير ليونال ليونال غالون إلى أن الأمازيغية " التي تحمل مختلف تنوعاتها المحلية سمة وحدة عميقة، تستعمل اليوم في مجال جغرافي متقطع ونطاق جد متغير، يمتد من المحيط الأطلسي إلى مصر ومن البحر المتوسط إلى بوركينافاسو. في هذه المنطقة، استعملت فيها ولا تزال تستعمل لغات أخرى: الفينيقية، البونيقية، الإغريقية، اللاتينية، العربية، التركية فضلا على اللغات الرومانية (لغات مشتقة من اللاتينية) للقوى الاستعمارية السابقة، لكن وصول كل من هذه اللغات إلى المنطقة موثق من قبل التاريخ، على خلاف البربرية، وبالتالي نستنتج أنها سبقت كل اللغات الأخرى.[9]

ويضيف الباحث نفسه أن " العديد من الوثائق تثبت وجود لغة على الأقل قبل الفتح العربي لا يمكن أن نعزوها لأي من الغزاة المعروفين. إن اجتماع هذين المعطيين يوحي إلى أن هذه اللغة التي تسمى في الغالب ليبية نسبة لاسم إفريقيا لدى الإغريق، ليست سوى اللغة البربرية في العصور القديمة." [10]

ولعل الدليل المادي على وجود هذه اللغة هو أبجديتها الضاربة جذورها في أعماق التاريخ، حيث استعمل سكان شمال إفريقيا القدامى " منظومة كتابية هي الخط الليبي (e ibyque) الذي انبثق منه تيفيناغ الطوارق، والدليل على ذلك هو أن النقوش الليبية والتيفيناغ القديم عثر عليهما في مناطق هي اليوم مستعربة تماما

(في تونس وفي شمال شرقي الجزائر وفي منطقة الغرب وطنجة في المغرب وفي الصحراء الشمالية ...) وكانت هذه الكتابة في المناطق الشمالية من بلاد البربر وعلى الخصوص الساحلية منها، قد واجهت منذ وصول الفينيقيين منافسة كبرى من طرف الكتابة البونية ثم اللاتينية فيما بعد، إلى الحد الذي يجعلنا نقبل بالاستنتاج الذي مفاده أن الكتابة الليبية في تلك المناطق طواها النسيان عند أهلها وعلى الخصوص عند حلول الألفباء العربية مع انتشار الإسلام في القرن السابع.[11]

ب) البعدان الديمغرافي والجغرافي:

لطالما شكل موضوع الإحصائيات السكانية ذات الصلة بالدين واللغة والعرق موضوعا حساسا في أغلب دول العالم وبخاصة في دول العالم الثالث، نظرا لما قد يترتب من إجرائها من تهديد للسلم الاجتماعي والسياسي فيها، قد يؤدي في النهاية إلى زوالها، لذا يعتبر تقديم إحصائيات لغوية دقيقة في الجزائر صعبا وكثيرا ما يقتصر الأمر على تقديرات نسبية لا يمكن الوثق بها.

و تتراوح نسبة الأمازيغ –حسب سالم شاكر – من" 20 إلى 25 **%** من سكان الجزائر ... هو يرى أن هذه الأرقام تعتبر " تقديرات دنيا والتي بإمكاننا اعتبارها مضمونة، ويمكننا القول إنه بإمكان هذه النسب أن تكون عالية في الواقع، بحيث يمكنها أن تصل إلى 30 **%** في الجزائر و 50 **%** في المملكة المغربية".[12]

ولا يبتعد أحمد بوكوس عن هذه النسبة كثيرا، حيث يرى أن "معطيات الإحصاء الديموغرافي اللغوي المتوفرة حاليا تبين، على ما تحتمل من نقاش، أن الناطقين بالأمازيغية يمثلون 28%بالمغرب، و27.4 % بالجزائر و1% فقط بتونس". [13] وتجدر الإشارة هنا أن كل من الباحثين سالفي الذكر لا يحددان المصادر التي اعتمدا عليها لحساب هذه النسب.

ويبقى من المهم التركيز على البعد الجغرافي لانتشار الأمازيغ بدل التورط في إحصاء أعدادهم وما يترتب عن ذلك من جدال عقيم حول أرقام افتراضية، لأن المسألة لا تتعلق بمن يشكلون الأغلبية أوالأقلية بقدر ما تتعلق بثابت من الثوابت الوطنية،

فالأمازيغية قبل أن تكون لغة هي تاريخ وثقافة وهوية يشترك فيها كل الجزائريون بدون استثناء. حتى ولو كانت بمقدور الدول " تقديم إحصائيات دقيقة على مستوى اللغة، فإن مستوى الهوية يبقى مجهولا، خصوصا أن الأمازيغية روح ثقافية، أكثر من كونها انتماء عرقيا. فمن الصعب تحديد ماهية العرق الصافي، لأن المغاربة جميعا يشتركون في الروح الأمازيغية والروح العربية والروح الإسلامية".[14] على حد تعبير الباحث عز الدين مناصرة.

يتوزع الناطقون بالأمازيغية في شمال البلاد وجنوبها ووسطها وغربها وشرقها. إذ نجدهم منتشرين شرق البلاد في كل من باتنة وخنشلة وسوق أهراس وشمال بسكرة، شمال سطيف وبرج بوعريريج ...الخ. في بجاية وتيزي وزو والبويرة وتيبازة وبومرداس والجزائر العاصمة والشلف ...إلخ وسط البلاد. فضلا على تجمعات سكانية صغيرة غرب البلاد في كل من عسلة بولاية النعامة وبوسمغون في ولاية البيض وفي مناطق بني سنوس وبني بوسعيد بتلمسان. أما جنوب البلاد نجدهم في كل من غرداية وورقلة –نقوسا وغرب واد ريغ– وبشار وأدرار وصولا إلى ولايات تمنراست وإليزي في أقصى الجنوب.

من اللافت أن الأمازيغ ليسوا منتشرين في فضاء جغرافي واحد كما هو الحال بالنسبة للأقليات اللغوية في الدول الأوروبية مثلا، الشيء الذي يؤكد على أن ترسيم اللغة الأمازيغية لا يخص منطقة القبائل فقط كما يدعي البعض، بل هو مكسب لكل الجزائريين في طول البلاد وعرضها. كما يدحض مزاعم بعض المغرضين الذين ينظرون بعين الريبة لأي اعتراف باللغة الأمازيغية ويعتبرونه تهديدا للوحدة الوطنية وتشجيعا للنزعة الانفصالية.

ج) البعد اللّساني:

" إن اللغة الأمازيغية لغة بأتم معنى الكلمة وعلم الألسنية لا يفاضل بين لغة وأخرى منطوقة أو مكتوبة حية أو ميتة أي بما معناه أن كل هذه اللغات تؤدي وظيفة الاتصال بين الناس ". [15] فاللغة الأمازيغية مثلها مثل كل اللغات الأخرى تتوفر فيها الشروط التالية:

الحياة: مازالت حية تستعمل في الحياة اليومية وهو أهم شرط على الإطلاق.

مستقلة : أي أنها لغة قائمة بذاتها تملك قوانين الصرف و الاشتقاق و النحو الخ ...
التاريخ : أي أنها موجودة منذ أن وجد الإنسان الأمازيغي.
التدوين: بالنسبة للتدوين قليل إلا أنه لا يمثل مشكلة ما دامت الشروط الأخرى متوفرة.[16]

عموما تسلّم نظرية وحدة اللغة الأمازيغية –وفق سالم شاكر– "بوجود تسلسل هرمي مكون من ثلاث مستويات جليّة الوضوح و على رأسها :

1–اللغة البربرية، وهي واحدة من حيث بنياتها الأساسية، وهي بدورها تتفرع إلى:

2–لهجات جهوية، تتطابق مع مناطق مباشرة للفهم اللساني المتبادل، عادة ما تحدد هويتها بتسمية داخلية وبالتالي تميّزها الذاكرة الجماعية بوضوح (القبائلية، الشلحية، تامازيغت...).

3–اللهجات المحلية، وهي تضم كل الاستعمالات الخاصة لوحدات قروية أو كنفدرالية (قبلية). وهي تتميز بخصوصيات صوتية ومعجمية وفي بعض الأحيان نحوية، لكن ذلك لا يؤثر أبدا الفهم المتبادل داخل المنطقة اللهجية نفسها، بل تسمح بتحديد الهُوية الجيولسانية المباشرة للمتكلمين بها".[17]

ويلخص شارل هذه الوحدة "المتعددة" عندما يقول في كتابه تاريخ إفريقيا الشمالية " لا شك أن هذه الوحدة (الأمازيغية) قد ظهرت قديما في ميدان اللغة، وقد لا يكون ذلك باستعمال لغة واحدة في بلاد البربر كلها، بل في أغلب الظن باستعمال لهجات متقاربة تكون مجموعتها المسماة اصطلاحيا الليبية فرعا من فروع أسرة حام، وهي مصدر اللهجات البربرية الحالية. غير أن هذه المجموعة التي هددتها لغات مدنيات أخرى تصدعت وتفرقت كتلا مختلفة.[18].

لكن سالم شاكر يؤكد على أوجه التشابه الموضوعية بين مختلف اللهجات الأمازيغية خاصة فيما يخص العناصر النحوية، وفي ذلك يقول" رغم التشتت الجغرافي وغياب قطب تقييس ورغم قلة المبادلات (اللغوية) فإن المعطيات البنيوية الأساسية تبقى نفسها في كل مكان: إن درجة وحدة اللهجات البربرية (خاصة النحوية منها) مدهشة على نحو كبير بالنظر للمسافات الفاصلة بينها وكذا تقلبات التاريخ. تكاد تكون الاختلافات بينها دائما سطحية ولا تسمح بتمييز فرق واضح بين مختلف اللهجات".[19]

ومن جهته، يركز كمال نايت زراد على الجوانب المعجمية والتركيبية فهو يؤكد أن هذه اللهجات "تملك في جوهرها نفس البنية المورفوسانتاكسية فضلا على أساس معجمي مشترك. لذا يمكننا الحديث عن "لغة بربرية".[20]

4-أسباب تهميش الأمازيغية في الجزائر بعد الاستقلال:

أ) الاستغلال السياسي للأمازيغية من طرف الاستعمار الفرنسي:

يعتقد ماكسيم آيت كاكي أن "ميدان الدراسات الأمازيغية الذي كان حكرا على المختصين الفرنسيين حتى وقت قريب، أوحى التاريخ الرسمي لشمال إفريقيا بطريقة خادعة فكرة أن حقيقة الهوية البربرية كانت نتاج مشروع سياسي فرنسي واسع النطاق، متناسق وموجه لتحقيق أهداف محددة.[21] لكن هذ الباحث يتجاهل إقرار العديد من الباحثين بوجود هذا المشروع السياسي.

فسالم شاكر مثلا يقرّ أنه فرنسا" استعملت وجود الأقليات البربرية بشكل منهجي لإنكار أي وجود لهوية وطنية في الجزائر.ولطالما بذلت قصارى جهدها لتوصيف البلاد على أنها فسيفساء من أعراق متناحرة، لم يقو حتى الدين على لمّ شملها. استعملت القضية البربرية منذ بداية الاستعمار استعمالا سياسيا. كرست العلوم الاستعمارية جزء لا يستهان به من مجهوداتها لتوضيح وتبيان كل ما من شأنه التمييز بين البربر والعرب" [22]

وفي ذات الصدد، يشير ليونال غالون بأن "فرنسا قد أعلنت استعدادها التام لتبني سياسة مؤيدة للبربر إلا أنها لم تطبقها إلا نادرا، وإذا كان لها الفضل في تأسيس وتطوير الدراسة العلمية للغتهم، فهي لم تفعل شيء يذكر لتوسيع استعمالها وضمان إصلاحها اللغوي".[23] مما يؤكد وجود استغلال سياسي للمسألة اللغوية في الجزائر لخدمة مشروعها الاستعماري أولا وآخرا.

وكنتيجة منطقية لما سبق ذكره، اعتبر مناضلو الحركة الوطنية الجزائرية والمغربية هذه الدراسات الأمازيغية كجانب من سياسة التفرقة الاستعمارية الهادفة إلى خلق مواجهة بين العرب والأمازيغ، ونددوا بذلك. وعند الاستقلال، وصل الضغط في هذا الميدان إلى درجة عالية، بما في ذلك لدى المثقفين ... بحيث لم يعد واردا، ولو لحظة

واحدة، المحافظة على هذا القطاع في الأطر الجامعية كمادة علمية تتطرق إلى إحدى المكونات الموضوعية للواقع السوسيو–ثقافي لبلاد المغرب.[24]

ومن هنا يضيف عز الدين مناصرة أن الأمازيغية "ظلت ممنوعة حتى من مجرد النقاش العلمي، بل زعم البعض أنه لا توجد مشكلة أمازيغية أصلا، وأن من يثيرونها هم عملاء فرنسا "[25]

ب) اعتبار الدول المستقلة للتعدد اللغوي تهديدا لوحدتها الوطنية:

ينظر عدد كبير من البلدان النامية التي تتوفر على سكان متعددي اللغات إلى مبدأ التنوع اللغوي كتهديد للوحدة الوطنية و "لبناء الوطن". "إن دعم اللغات الإثنية ينظر إليه دائما على أنه تشجيع للانفصال، ففي اغلب البلدان النامية يحصر الدعم المؤسساتي في الإعلام والمدارس والإدارة ...إلخ. في بعض اللغات المهيمنة التي لها تصنيف وطني أو دولي، تاركا في المرتبة الأخيرة أغلبية اللغات المحلية".[26]

وتعتمد هذه المقاربة على أساس فلسفي أوروبي قديم، ويحضرنا في هذا المقام قول الفيلسوف الألماني الكبير فخته "إن الذين يتكلمون لغة واحدة يشكّلون كيانا واحدا متكاملا ربطته الطبيعة بوشائج متينة وإن تكن غير مرئية".[27]

أما في بلاد المغرب، ليست النزعة نحو إلغاء التعددية اللغوية–وفق سالم شاكر– إلا "تجسيد سياسي لاختيارات إيديولوجية قديمة للحركة الوطنية المغاربية (وهي منسجمة في هذا الميدان). فمنذ قيام الحركات الوطنية المغاربية، عُرفت الهوية الوطنية والدول–الأمم (**Etat–nations**) على أساس أنها عربية – إسلامية، ولهذا التوجيه جذور عميقة ويقوم على أساس انتماءين: النموذج الأسطوري للأمة الإسلامية المنسجمة والمتحدة حول أمير، قائد شرعي لدولة المسلمين، والنموذج الفرنسي للدولة – الوطن المركزية، موحدة لغويا وثقافيا".[28]

وعموما، يمكن القول إذا أن مسألة التنوع الثقافي واللغوي هي في ذات الوقت موضوع تفكير سيء ومنظور إليها سلبيا بحكم تماثلها وتماهيها مع الطائفية، التي يلوّح بشبحها بهدف إبطال مطلب الحقوق الثقافية واللغوية، المفترض تهديدها لوحدة الدول–الأمم.[29]

من جهة أخرى، يمكن الإشارة إلى عامل مهم ساهم في إقصاء الأمازيغية لصالح اللغة العربية نظرا لكون هذه الأخيرة" مرتبطة بنص قدسي، القرآن الكريم، وبتاريخ وثقافة وآداب مرموقة جميعها، قد منحها امتيازا كبيرا جدا. فقبل أن تختار كثير من البلدان العربية المأثور كلغة قومية أو رسمية، كانت أكاديميات شتى قد اشتغلت –وبعضها منذ 1918–على الصياغة المعجمية لهذه اللغات. وبوجه عام، لم يتوصل إلى التوافق على جزء من الاصطلاحات العلمية والفنية إلا مع كثير من المتاعب والمصاعب"[30]

5–موقف مختلف الدساتير الجزائرية من الوضعية اللغوية:

أ) **تعريف الدستور:**

- **لغة:**

يشير طارق حرب أن " لفظة دستور جاءت بصيغة دستور (Dest ar) المشتقة من دست(Dest) بمعنى القاعدة والأساس والأصل ودور (Dur) بمعنى صاحب الشيء أو المسؤول عنه أو صحاب الأمر النافذ فيه[31] .

ويضيف الباحث نفسه أن "مصطلح دستور في اللغة الإنكليزية والفرنسية (Constitution) المشتق أصلا من كلمة (constitution) اللاتينية التي تعني التأسيس والإنشاء والتكوين. وإن كان يسمى بالإنكليزية (Organic la) أو Basic) (laالتي تعني القانون الأساس والقانون الأصلي.لذلك سمي الدستور العثماني لسنة 1876والدستور الملكي المصري قبل 1923 بالقانون الأساس[32].

- **اصطلاحا:**

يعتبر موريس دوفيرجيه الدستور "قمة تراتبية الضوابط القانونية: وهذا يعني أن على كل النصوص الأخرى (قوانين، مراسيم، قرارات، الخ) أن تحترمه، تحت طائلة الإلغاء. تعتبر "القوانين الدستورية" –أي النصوص التي يؤلف مجموعها الدستور–متفوقة على القوانين العادية، التي يجب أن تمتثل لأحكامها. [33]

وفي السياق نفسه، يرى عمار عباس أن الدستور هو "القانون الأعلى في المجتمع السياسي، باعتباره مجموعة القواعد القانونية التي تنظم شكل الدولة ونظام الحكم فيها وتبيان السلطات العامة واختصاصاتها والعلاقة فيما بينها، إضافة إلى تحديده

لحقوق الأفراد وحرياتهم والوسائل المقررة لحمايتها سواء تواجدت هذه القواعد في الدستور بمفهومه الشكلي، أو في أي مصدر من مصادر القانون الدستوري، حتى ولو كانت قواعد قانونية عرفية". [34]

أما حسن مصطفى البحري فيرى من جهته أن " سلامة القوانين والقرارات ومدى ملائمتها واحترامها في داخل المجتمع تعتمد أساسا على مدى صلابة وملائمة الدستور ذاته، وتنظيماته وما يشتمل عليه من ضمانات وأنظمة".[35]

ب) – تطور مكانة اللغة الأمازيغية عبر مختلف النصوص الدستورية:

بدأت ترتسم معالم سياسة لغوية وثقافية جديدة بالمغارب في ظل مناخ جديد متسم بالانفتاح الديمقراطي نتيجة الحراك الذي شهدته المنطقة. وتروم هذه السياسة تدبير التنوع الثقافي عموما وتساعد على النهوض بالأمازيغية على وجه الخصوص حيث تبدي الدول المغاربية استعدادها لتأمين ظروف إدماج اللغة والثقافة الأمازيغيتين في السياسات العامة.[36]

لكن هذه السياسة اللغوية الإيجابية تجاه الأمازيغية في الجزائر لم تتهيأ لها الظروف الملائمة لترى النور إلا بعد عدة عقود من نيل استقلالها، حيث تسارعت وتيرة الاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية بداية من تسعينيات القرن المنصرم إلى أن تمّ الاعتراف بها لغة وطنية ورسمية شهر مارس 2016. ويمكن تتبع تدرج هذا الاعتراف من خلال تناول مختلف الدساتير الجزائرية للمسألة اللغوية منذ سنة 1963.

بداية، كان وضع دستور للبلاد من بين المهام الرئيسية التي كلّف بها المجلس الوطني التأسيسي الذي تم انتخابه بعد الاستقلال مباشرة، فقد صادق على مشروع دستور 1963، والذي وافق عليه الشعب بالاستفتاء في 08 سبتمبر 1963، ثم تلته عدة نصوص دستورية أبرزها تلك التي صدرت سنوات 1976 و1989 و1996.[37]

ونص دستور سنة 1963 في مادته الخامسة على أن "اللغة العربية هي اللغة القومية والرسمية للدولة. أما في مادته الثانية فنص على أن الجزائر " جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والعالم العربي وإفريقيا". أما دستور 1976 فأكدّ في مادته الثالثة على

أن اللغة العربية " هي اللغة الوطنية والرسمية. تعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي.

أما دستور 1989 ورغم أنه أكد في مادته الثالثة أن "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية" إلا أنه أشار في ديباجته إلى أن الجزائر "عرفت في أعز اللحظات الحاسمة التي عاشتها البحر الأبيض المتوسط، كيف تجد في أبنائها، منذ العهد النوميدي، والفتح الإسلامي، حتى الحروب التحريرية من الاستعمار، روادا للحرية، والوحدة والرقي، وبناة دول ديمقراطية مزدهرة، طوال فترات المجد والسلام. " وكانت هذه أول مرة يشير فيها الدستور الجزائري إلى مرحلة ما قبل الفتوحات الإسلامية لبلاد المغرب، وفي ذلك إشارة ضمنية للأمازيغية كبعد من أبعاد الهوية الجزائرية. [38]

ولم تمض سبع سنوات حتى اعترف دستور 1996 صراحة ولأول مرة بالأمازيغية كمكون أساسي من مكونات الهوية الوطنية، حيث أكد في ديباجته بأن أول نوفمبر 1954 كان "نقطة تحول فاصلة في تقرير مصيرها وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس، واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها، وقيمها، والمكونات الأساسية لهويتها، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية .وتمتد 1954 نضالها اليوم في شتى الميادين في ماضي أمتها المجيد." فيما نحى في مادته الثالثة نحو الدساتير السابقة باعتباره "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية". [39]

وخضع دستور 1996 لتعديلين سنة 2002و2008، نصّ التعديل الأول في المادة 03 على أن "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية" في حين نصت المادة 03 مكرر على أن "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية. تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها المستعملة عبر التراب الوطني. "[40]

أما آخر تعديل دستوري في مارس 2016 فأضاف العديد من المصطلحات والفقرات إلى دستور 1996 وقد تعمّدنا كتابتها بالخط العريض. ففي ديباجته مثلا يؤكد بأن " . " نوفمبر 1954 كان نقطة تحول فاصلة في تقرير مصيرها وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس، واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها، وقيمها، والمكونات الأساسية لهويتها، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية **التي تعمل الدولة دوما لترقية**

وتطوير كل منها، وتمتد1954 نضالها اليوم في شتى الميادين في ماضي أمتها المجيد"[41]

. **المادة : 3** اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية.

تظل العربية اللغة الرسمية للدولة. يُحدث لدى رئيس الجمهورية مجلس أعلى للغة العربية. يكلف المجلس الأعلى للغة العربية على الخصوص بالعمل على ازدهار اللغة العربية وتعميم استعمالها في الميادين العلمية والتكنولوجية والتشجيع على الترجمة إليها لهذه الغاية.

المادة **3 مكرر** : تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية. تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.

يحدث مجمع للغة الأمازيغية يوضع لدى رئيس الجمهورية. يستند المجمع إلى أشغال الخبراء، ويكلّف بتوفير الشروط اللازمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلغة رسمية فيما بعد. تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قانون عضوي.

وإذا ما أجرينا مقارنة بسيطة بين الدستور الجزائري المعدل سنة 2016 مع دساتير دول أوربية "ديمقراطية" عريقة، نجد مثلا أن المادة 2 من الدستور الفرنسي(المعدّل في 25 يونيو) 1992 تنص على أن "لغة الجمهورية الفرنسية هي الفرنسية " وينص الفصل1 (75المعدل في 23 يوليوز) 2008 على أن "اللغات الإقليمية جزء من التراث الوطني(« وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه اللغات غير مذكورة في الدستور) [42]. ولا يمكننا اعتبار هذه الفقرة اعترافا صريحا بهذه اللغات نظرا لما يكتنفها من عمومية.

ويعترف الدستور الإسباني لعام 1978 بأن الثراء الذي ينطوي عليه التنوع اللغوي تراث ثقافي يتعين احترامه وحمايته؛ وينص الدستور أيضا على أن اللغات الأخرى من غير القشتالية،« اللغة الوطنية،» لغات رسمية أيضا في مجتمعاتها... واللغات الأخرى، الغاليسية والكتالانية والباسكية، هي أيضا لغات رسمية في مجتمعاتها. [43]

وتستوقفنا هنا عبارة "في مجتمعاتها" أي أن الدستور يضفي على هذه اللغات صفة الإقليمية، الشيء الذي يعزز نزعة كل إقليم إلى الانفصال، وليس أدلّ على ذلك ما

يحث حاليا من مطالبة الكاتالان والباسك بالاستقلال عن مدريد. ولعل السبب في ذلك اكتساء هذا الصراع طابعا عرقيا وتركز هذه الأقليات اللغوية في أقاليم محددة، عكس ما هو موجود في الجزائر.

6-تداعيات دسترة الأمازيغية لغة رسمية على وضعها اللغوي:

يؤكد الباحث محمد بودهان في كتابه "في الهوية الأمازيغية للمغرب " أنه " لطالما اعتبرت مسألة الاعتراف باللغة الأمازيغية مطلبا سياسيا بامتياز، "فالمضمون السياسي للقضية الأمازيغية، بالنسبة للحركة الأمازيغية، يتجلى في ارتباطها بـ "قرار سياسي"، سواء تعلق الأمر بإقصائها أو برد الاعتبار لها.[44]

لكننا نجد محمد آكلي حدادو الذي يعتبر أحد أكبر المدافعين عن الاعتراف الرسمي بالأمازيغية يقرّ بأنه" حتى ولو ارتقت أي لغة إلى مصاف اللغات الرسمية، حتى ولو فرضت في المدرسة، لا يمكن ترقيتها إلا إذا ثمنها أصحابها، إذا استعملوها في معاملاتهم اليومية والمهنية، إذا ساهموا فعلا في النهوض بها. [45]

ولا يجب أن ننسى في هذا الصدد، أن الأمازيغ أنفسهم همشوا الأمازيغية حين أتيحت لهم فرصة تأسيس دول وإمبراطوريات، واختاروا الكتابة بلغات أجنبية بدل استعمال الأمازيغية رغم امتلاك هذه الأخيرة لمنظومة كتابية بداية من الحروف الفينيقية ثم اللاتينية وأخيرا العربية.

لذا فإن "الشيء الأساسي الذي يجعل نظاما لغويا ما يصنف باعتباره لهجة أو لغة فصيحة هو موقف أبناء الجماعة اللغوية منه، ومعنى هذا أنه ليس في بنية اللهجة أو اللغة ما يحتّم تصنيفها – بالضرورة – هذا التصنيف، ولكن مجالات الاستخدام عند أبناء الجماعة اللغوية هي التي تفرض هذا التصنيف".[46]

الخاتمة:

1- بناء على المعطيات اللسانية والتاريخية والديمغرافية والجغرافية للغة الأمازيغية يظهر جليا أن الاعتراف بها لغة رسمية في التعديلات الدستورية الجديدة تمّ وفق معطيات علمية وموضوعية.

2- ترسيم الأمازيغية لا يعني منطقة معينة في الجزائر وهي بالتالي تعزز وتحصّن الوحدة الوطنية.

3- لعبت سياسات الاستعمار قبل استقلال الجزائر دورا لا يستهان به في رفض الاعتراف بالأمازيغية فيما بعد.

4- عدم وجود خلفية عرقية للأمازيغية في الجزائر رغم محاولات فرنسا خلق فجوة بين الأمازيغ والعرب.

5- إن الاعتراف الدستوري بالأمازيغية لغة رسمية لا يكفي للرقي بها، ولا يتحقق ذلك إلا إذا استعملت في المعاملات اليومية والمهنية لمستعمليها.

6- تتبوأ الأمازيغية في الدستور المعدّل الجديد منزلة لا تضاهيها فيها لغات أخرى غير اللغات الرسمية حتى في دساتير بعض الدول المتشدّقة بحماية الأقليات اللغوية في العالم.

الهوامش:

[1] صالح بلعيد، "اللغة الأم والواقع اللغوي في الجزائر"، مجلة اللغة الأم، دع، دار هومة، الجزائر، 2004 4 0 13.

[2] بن أعراب زهرة،" تعاريف في مصطلح اللغة الأم"" مجلة اللغة الأم، دع، دار هومة، الجزائر، 2004 4 0 53.

[3] ماريو پاي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط 8، القاهرة،1998 8 9 68.

[4] بن أعراب زهرة،" تعاريف في مصطلح اللغة الأم"" ص 53.

[5] Mohand Akli HADDADOU, Défense et illustration de la langue berbère, INAS, Alger, 2002, PP 51-52.

[6] أحمد بوكوس، مسار اللغة الأمازيغية، الرهانات والاستراتيجيات، تر: فؤاد ساعة، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، د ط، الرباط،2013 3 0 26.

[7] Kamal Naït-Zerrad, Grammaire du berbère contemporain (Kabyle),1-Morphologie, ENAG /Editions, Alger, 1995, p 17 .

[8] الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ج 1، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط 2، بيروت، 1983 1 1 39.

[9] Lionel Galland, Étude De linguistique Berbère, Société de linguistique de Paris LXXXIII, Peeters Leuven, Paris, 2002, P3.

[10] Ibidem..

[11] محمد العربي عقون، الأمازيغ عبر التاريخ، نظرة موجزة في الأصول والهوية، التنوخي للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، الرباط، 2010 10.

[12] سالم شاكر، الأمازيغ وقضيتهم في بلاد المغرب المعاصر، تر: حبيب الله منصوري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003 3 0 12 .

[13] أحمد بوكوس، مسار اللغة الأمازيغية، الرهانات والاستراتيجيات، ص 26.

[14] عز الدين المناصرة، المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب، إشكالية التعددية اللغوية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن ،1999 9 9 138.

[15] محمد مرداسي، الأمازيغية لغة وهوية، ج 1، رابطة آوراس للثقافة الأمازيغية، باتنة، الجزائر، 1993) 2 9 8 – 9.

[16] المرجع نفسه) 2 9 9 – 10.

[17] Salem Chaker, « Unité et diversité de la langue berbère », actes du Colloque international in Unité et diversité de Tamazight, Ghardaïa 20 -21 Avril 1991, Tome I, Agraw Adelsan Amazig /FNACA, Tizi-ouzou, 1992, P 130.

[18] شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، من البدء إلى الفتح الإسلامي، تر: محمد مزالي / البشير بن سلامة، مؤسسة توالت الثقافية o ou كاليفورنيا، 2011 1 0 ص 53 – 54.

[19] Salem Chaker, « Unité et diversité de la langue berbère », P 130.

[20] Kamal Naït-Zerrad, Grammaire du berbère contemporain (Kabyle) ,1-Morphologie, ENAG /Editions, Alger, 1995, p 17.

[21] Maxime Ait Kaki, De la question berbère au dilemme kabyle à l'aube du XXI siècle, L'Harmattan, Paris, 2004 , p 30.

[22] Salem Chaker, Manuel de linguistique berbère, Tome I, Editions Bouchène, Alger, 1991, p11.

[23] Lionel GALAND, Études de linguistique Berbère, P420.

[24] سالم شاكر، الأمازيغ وقضيتهم في بلاد المغرب المعاصر، ص 143.

[25] عز الدين المناصرة، المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب، إشكالية التعددية اللغوية، ص 31.

[26] ماتياس برنزينغر، "اتصال اللغة وإزاحتها"، دليل السوسيولسانيات، تر: د.خالد الأشهب ود.ماجدولين النهيبي، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2009 9 0 614.

[27] إبراهيم أنيس، اللغة بين القومية والعالمية، دار المعارف، د ط، القاهرة، 1970 4 1076.

[28] سالم شاكر، الأمازيغ وقضيتهم في بلاد المغرب المعاصر، ص 20.

[29] أحمد بوكوس، مسار اللغة الأمازيغية، الرهانات والاستراتيجيات، ص 290.

[30] جولييت غارمادي، اللسانة الاجتماعية، تر: خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطباعة والنشر، د ط، بيروت، 1990 0 2242.

[31] طارق حرب، "تعريف الدستور لغة واصطلاحا"، مجلة مجتمع مدني، ع 459، جمعية الثقافة القانونية، لبنان، 2005 5 0 6.

[32] المرجع نفسه.

[33] موريس دوفيرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة السياسية الكبرى، تر:M سعد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 1: بيروت، 1992 2 9 12.

[34] عمار عباس، " التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 12، جامعة الشلف، 2014 9 964.

[35] حسن مصطفى البحري، القانون الدستوري، النظرية العامة، الجامعة الافتراضية السورية، ط1 دمشق، 2009 9 0 7.

[36] أحمد بوكوس، مسار اللغة الأمازيغية، الرهانات والاستراتيجيات، ص 12.

[37]عمار عباس، " التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه" 96.

[38] الجريدة الرسمية رقم 09 المؤرخة في 01 مارس 1989.

[39] الجريدة الرسمية رقم 76المؤرخة في 8 ديسمبر 1996.

[40] الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002 ، الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008. .

[41] الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس2016 .

[42] لويس جان كالفي، أوروبا الغنية بلغاتها، توجهات في السياسات والممارسات من أجل التعددية اللغوية في أوروبا، المجلس الثقافي البريطاني، د ط، كامبردج، 2012 ص119.

[43] مارثا خينسي، أوروبا الغنية بلغاتها، توجهات في السياسات والممارسات من أجل التعددية اللغوية في أوروبا، المجلس الثقافي البريطاني، د ط، كامبردج، 2012 ص194.

[44] محمد بودهان، في الهوية الأمازيغية للمغرب، منشورات تاويزا–5–2 0 2، الرباط، 2013– ص48.

[45] Mohand Akli HADDADOU, Défense et illustration de la langue berbère, P52.

[46] محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، القاهرة، 1997 7 9 13.